

محطة معالجة الصرف الصحي بغرب إربد

الموقع: الأردن

رقم المشروع: ٥٤.٥٦

قطاع الأعمال: البنية التحتية البيئية والبلدية

نوع الإشعار: حكومي

فئة التصنيف البيئي: B

تاريخ الموافقة: ٠٦ مارس/آذار ٢٠٢٤

الحالة الراهنة للمشروع: قيد انتظار الموافقة

الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع باللغة الإنجليزية: ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢

وصف المشروع

تقديم قرض سيادي يصل إلى ١٩ مليون دولار أمريكي (١٧,١ مليون يورو) للمملكة الأردنية الهاشمية لتمويل بناء محطة جديدة وحديثة وفعالة لمعالجة الصرف الصحي في غرب إربد لخدمة شبكات الصرف الصحي التي يتم إنشاؤها في إطار مشروع آخر ممول من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية "مشروع شبكة الصرف الصحي غرب إربد". ويقوم كلا المشروعين معاً بإنشاء نظام محسن ومستدام للصرف الصحي في منطقة غرب إربد، مما يوفر توصيلات وخدمات الصرف الصحي إلى المدن المحيطة للمرة الأولى واستبدال ممارسات تخزين فضلات الصرف الصحي السائلة الحالية من البيارات (خزان صرف صحي) إلى محطة معالجة مياه صرف صحي متطورة مع مرافق المعالجة المسبقة؛ الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سبل عيش السكان.

يُمول المشروع بشكل مشترك من خلال منحة استثمارية تصل إلى ٨ ملايين دولار أمريكي (ما يعادل ٧,٢ مليون يورو) من مبادرة المملكة المتحدة "الشراكة عالية التأثير بشأن العمل المناخي" المعروفة اختصاراً باسم (HIPCA) ومنحة استثمارية تصل إلى ما يعادل ٢,٧٥ مليون يورو بالدولار الأمريكي من "منصة الاستثمار في الجوار" التابعة للاتحاد الأوروبي المعروفة اختصاراً باسم ("EU NIP").

أهداف المشروع

بالتزامن مع مشروع شبكات الصرف الصحي الجاري تنفيذه، يقدم المشروع وصلات وخدمات الصرف الصحي المعالجة إلى البلدات المحيطة للمرة الأولى، ليحل محل نظام الصرف عن طريق البيارات الحالي وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على سبل عيش السكان. ومن المتوقع أن يستفيد من المشروع حوالي ٢٠٠ ألف نسمة بحلول عام ٢٠٤٥، اعتماداً على وتيرة تنفيذ المشروع. تقترب محطة معالجة الصرف الصحي في وادي العرب الحالية في غرب إربد من طاقتها الاستيعابية القصوى، مما يستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لبدء إنشاء المشروع المقترح لاستيعاب الفضلات السائلة الإضافية المنقولة عبر شبكات الصرف الصحي الجديدة التي يتم إنشاؤها حالياً (بنسبة إنجاز تبلغ ٥٠٪). ضمن نطاق مشروع شبكات الصرف الصحي غرب إربد الممول من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يتم إنشاء محطة معالجة الصرف الصحي في غرب إربد على ارتفاع منخفض مقارنة بشبكات الصرف الصحي في منطقة غرب إربد، مما يتيح نقل الفضلات السائلة بالجاذبية بدلاً من الاعتماد على محطات ضخ كثيفة استهلاك الطاقة مما يقلل من استهلاك الطاقة والتكاليف التشغيلية. كما يقلل المشروع

البصمة الكربونية عن طريق استبدال ممارسات تخزين فضلات الصرف الصحي السائلة الحالية من البيارات إلى محطة معالجة مياه صرف صحي متطورة مع مرافق المعالجة المسبقة؛ الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سبل عيش السكان.

يساهم المشروع أيضاً في البرنامج الشامل للاستثمار في الصرف الصحي في الأردن، حيث يقدم حلاً فعالاً لتحديات القطاع الحالية ويخلق فرص عمل للفئات التي تعاني من نقص الخدمات. وفي الوقت ذاته، فإنه يحسّن تنمية الموارد البشرية وتنفيذ السياسات التي تعزز تكافؤ الفرص داخل "سلطة المياه في الأردن".

أثر التحول

درجة أثر التحول المتوقع: ٧٢

إن أثر التحول الأساسي للمشروع هو "أخضر"، حيث يساهم في (١) تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة ("GHG")، و(٢) تحسين معالجة الصرف الصحي وجودتها في المنطقة. وبهذا، يكون المشروع متوافقاً مع نهج التحول للاقتصاد الأخضر بنسبة ١٠٠ بالمائة. كما يساهم أيضاً في سمة التحول "شمولي" كأثر تحول ثانوي من خلال دعم تنمية رأس المال البشري وتعزيز تكافؤ الفرص داخل سلطة المياه الأردنية. وبالتالي، يتم مواءمة المشروع مع "استراتيجية تكافؤ الفرص" (BDS21-134 (F)) و"استراتيجية تعزيز المساواة فيما يخص النوع الاجتماعي" (BDS21-133 (F)) للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

بيانات العميل

المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص التمويل المقدم من البنك

١٩ مليون دولار أمريكي

تكلفة المشروع الإجمالية

٣٠,٠٤٦,٠٣٧,٥٠ دولار أمريكي

من المتوقع أن يُموّل المشروع بشكل مشترك من خلال مبادرة المملكة المتحدة "الشراكة عالية التأثير بشأن العمل المناخي" المعروفة اختصاراً باسم (HIPCA) بما يصل إلى ٨ ملايين دولار أمريكي، و"منصة الاستثمار في الجوار" التابعة للاتحاد الأوروبي المعروفة اختصاراً باسم ("EU NIP") بما يصل إلى ٢,٧٥ مليون يورو.

عنصر الإضافة

يقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مدة استحقاق طويلة الأجل أعلى من متوسط السوق وهي ضرورية لهيكلة المشروع وتتوافق مع هيكل الاستثمار طويل الأجل بالإضافة إلى توفير الخبرة في المشتريات الدولية وأفضل الممارسات البيئية والاجتماعية.

الملخص البيئي والاجتماعي

صُنِف المشروع من الفئة B (وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠١٩). يتضمن المشروع تطوير محطة معالجة صرف صحي جديدة لدعم مشروع البنك الحالي (مشروع شبكات الصرف الصحي في غرب إربد) الذي يوفر خدمات شبكة الصرف الصحي لأول مرة للأسر في غرب إربد. تضمن هذا المشروع في البداية معالجة الصرف الصحي في محطة معالجة وادي العرب الحالية. ومع ذلك، فقد تقرر خلال مرحلة التنفيذ أن إنشاء محطة معالجة الصرف الصحي الجديدة سيؤدي إلى فوائد متنوعة. والتي تشمل تخفيف الضغط على محطة معالجة الصرف الصحي في وادي العرب، والتي هي قريبة من السعة القصوى وكذلك إزالة الحاجة إلى استخدام العديد من محطات الضخ، باستخدام الجاذبية لنقل الصرف الصحي وبالتالي تقليل الطلب على الطاقة. تُعد سعة محطة معالجة الصرف الصحي المقترحة أقل من السعة المحددة للمشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبالغة ١٥٠ ألف نسمة لمحطات معالجة الصرف الصحي وتم تصنيفها من الفئة "B".

تم إجراء الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة المستقلة والوقوف على تأثيرات المشروع وتحديد أنه يمكن معالجتها بسهولة من خلال تدابير التخفيف القياسية. وبعد التوقيع، ستكون هناك عملية رسمية لتقييم الأثر البيئي لأغراض التصريح، والتي يدعمها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من خلال مهمة تعاون فني. ووُضعت خطة العمل البيئية والاجتماعية كجزء من الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة وسيتم الاتفاق عليها بشكل متبادل مع العميل قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة. وتستند خطة العمل على الخطة الحالية لمشروع شبكات غرب إربد لكن تتضمن إجراءات إضافية خاصة بمحطة معالجة الصرف الصحي.

تعمل محطة الصرف الصحي وفقًا لمعايير الاتحاد الأوروبي. ونظرًا لكون المحطة تقع بالقرب من أحد الأودية، سيقوم المشروع بتصريف الصرف الصحي المُعالج في خط أنابيب قائم وصولاً إلى خزان مخصص للري. يوجد بئران مياه بالقرب من الموقع، أقربهما على بعد ٥٠ مترًا. وقد أخذت الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة في الاعتبار المخاطر على هذه الموارد وسيضمن تصميم محطة معالجة الصرف الصحي تدابير لتجنب (واحتواء) أي مخاطر للتلوث والتلوث المحتمل. تتم حاليًا دراسة إدارة الحمأة والتخلص منها/إعادة استخدامها وستوافق الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة مع الاعتبارات على المستوى الوطني بشأن إدارة الحمأة ومتطلبات الاتحاد الأوروبي.

لا يقع موقع المحطة المقترح، والذي كان مخصصًا في البداية لمحطة ضخ، ضمن أي مناطق محمية لكن داخل منطقة وادي اليرموك الكبرى للطبوع الهامة. ومن غير المتوقع أن يؤثر المشروع على منطقة الطبوع الهامة أو أهداف الحفاظ عليها. تقع المحطة ضمن أرض خاصة تُستخدم جزئيًا للزراعة وتؤثر على مسكن (رغم كونه غير مأهول). ونظرًا لاحتمالية إجراء مصادرة رسمية، حدثت الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة إطار حيازة الأراضي الحالي لتشمل محطة معالجة الصرف الصحي. وقد أشارت الفحوصات إلى أن الاستحواذ على الأراضي لن يؤدي إلى تأثيرات كبيرة. يتم تعويض مالكي ومستخدمي الأراضي عن أراضيهم، بما في ذلك الأصول الموجودة على هذه الأراضي، واستعادة سبل العيش. وقد بدأ المشروع بالفعل في التعامل مع ملاك الأراضي.

تقع المساكن والأنشطة الزراعية بالقرب من موقع محطة معالجة الصرف الصحي ولكن على بُعد مسافة كافية (٢٠٠ مترًا) لتجنب التأثيرات المزعجة مثل الضوضاء والرائحة. بينما تقع بلدة صيدور في الجوار. عقد المشروع اجتماعًا عامًا في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ ضم أصحاب المصلحة المحليين وجيران المشروع. وأشار الاجتماع إلى الدعم العام لمحطة

معالجة مياه الصرف الصحي، لكن أعرب الجيران عن بعض المخاوف بشأن المواقع البديلة التي تم النظر فيها والتأثيرات المزعجة. خضع موقع المحطة لتحليل البدائل وسيضمن التصميم تدابير للحد من التأثيرات المزعجة وكذلك التأثيرات المرتبطة بالبناء، مثل الغبار، وذلك لتجنب التأثيرات على استخدام الأراضي المحيطة. وسوف يتم توصيل المحطة بشبكة غرب إربد المخطط لها وسيتم اتخاذ تدابير لتجنب التأثيرات أثناء تركيب خطوط الأنابيب، بما في ذلك أصحاب الأراضي.

التعاون الفني وتمويل المنح

أ. التعاون الفني

التعاون الفني مُمول من الصندوق الخاص للمساهمين ("SSF") التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتمويل المهام الفنية التالية:

(١) دراسة جدوى شاملة بما في ذلك الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة ودعم المشتريات واستشاري الإشراف على البناء؛

(٢) وتكييف المشتريات الشاملة داخل المشروع؛

(٣) واستشاري خارجي لدعم سلطة المياه الأردنية في تطوير سياسات الموارد البشرية لتحقيق تكافؤ الفرص.

ب. منح الاستثمار المشترك / التمويل الميسر (التعاون غير الفني)

يُمول المشروع بشكل مشترك من خلال منح استثمارية من مبادرة المملكة المتحدة "الشراكة عالية التأثير بشأن العمل المناخي" المعروفة اختصارًا باسم ("HIPCA") (٨ مليون دولار أمريكي)، و"منصة الاستثمار في الجوار" التابعة للاتحاد الأوروبي المعروفة اختصارًا باسم ("EU NIP") (٢,٧٥ مليون يورو أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي).

إن التمويل المشترك للمنحة ضروري لتوفير المساعدة الفنية اللازمة لتنفيذ مشروع البنية التحتية الحيوية هذا، بالإضافة إلى تعزيز قدرة العميل أثناء تنفيذ المشروع. تعمل منح النفقات الرأسمالية أيضًا على تخفيف مخاوف القدرة على تحمل التكاليف في ضوء التحديات في تحقيق استرداد التكلفة. لذلك، تُعد المنح المرتبطة بالمشروع ضرورية للسماح بتسليم أصول وخدمات البنية التحتية الحيوية في هذا القطاع. ومن المتوقع أن يكون تقديم التمويل المشترك للمنحة مصحوبًا بمساعدة فنية و/أو مشاركة في حوار سياسات لتحسين نسب استرداد التكلفة.

بيانات الاتصال بالعميل

المهندس/ يوسف الجالودي

yousef_aljaloudi@mwi.gov.jo

<http://mwi.gov.jo/Intro/Pages/default.aspx>

شارع الملك الحسين ٣٤، عمان، الأردن

ملخص التنفيذ

آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

٠٧ فبراير/شباط ٢٠٢٤

فهم أثر التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر التحول، في [هذا الرابط](#).

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ

الهاتف: ٧١٦٨ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤ + البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: ٦٧٩٤ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤ + البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#).

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد [السياسة البيئية والاجتماعية](#) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية والاجتماعية](#).

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتهه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وحي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في ١ يناير ٢٠٢٠. يرجى زيارة صفحة [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#) (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل [لسياسته البيئية والاجتماعية](#) أو الأحكام الخاصة بالمشروع في [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية [تقديم طلب للمراجعة](#)، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.